المركز المصري للدراسات الاقتصادية
ECES
The Egyptian Center for Economic Studies

آراء في السياسة الاقتصادية

العدد (٢٩) إبريل ٢٠١٢

توفير فرص العمل في مصر: الآفاق قصيرة ومتوسطة الأجل

على الرغم من أن مصر حققت زيادة كبيرة في معدل النمو الاقتصادي خلال العقود الأخيرة، إلا أن معدلات البطالة مازالت مرتفعة وثمة حاجة ملحة لزيادة فرص العمل بصورة ملموسة لاستيعاب التزايد المستمر في قوة العمل، حيث يواجه سوق العمل المصري تحدي استيعاب نحو ٧٠٠ ألف وافد جديد إلى سوق العمل سنويا. كما أن ارتفاع معدلات البطالة بصورة كبيرة بعد ثورة الخامس وعشرين من يناير وحالة عدم اليقين التي أعقبتها أديا إلى عرقلة التعافي الاقتصادي. وتشير تقديرات الخبراء إلى ضرورة توفير مليون فرصة عمل سنويا لأجل استيعاب الوافدين الجدد على سوق العمل وخفض معدل البطالة.

غير أنه للحد من مشكلة البطالة، يجب أن تركز أجندة الإصلاح الاقتصادي ليس فقط على خلق فرص العمل في الأجل القصير، بل أيضا على حل المشكلات المزمنة الأخرى المتعلقة بسوق العمل في المدى المتوسط، بما في ذلك السياسات اللازمة لحل مشكلات انخفاض مشاركة الإناث، وارتفاع نسبة التوظيف الحكومي، وارتفاع نسبة العمل غير اللائق، فضلا عن تدني الإنتاجية والأجور وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والإناث. هذا بالإضافة إلى الحد من عدم الاتساق بين المهارات المتاحة ومتطلبات سوق العمل. وأخيرا، يجب أن تتناول أجندة الإصلاح برامج الحماية الاجتماعية والتي يؤدي ضعفها في الوقت الحالي إلى الحيلولة دون توافر مستوى كاف من فرص العمل اللائق.

وفي هذا الإطار، يلقي هذا العدد من آراء في السياسة الاقتصادية الضوء على النتائج الرئيسية للدراسات البحثية التي أعدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية حديثا حول التحديات التي يواجهها سوق العمل في مصر حاليا، ويطرح مجموعة من الحلول المقترحة للتغلب على هذه التحديات. وتستند هذه الحلول إلى نتائج الدراسات التحليلية بشأن سبل زيادة فرص العمل في الأجل القصير وكيفية معالجة الاختلالات الهيكلية وأوجه الجمود في سوق العمل في المدى المتوسط.

طبيعة المشكلة

يعد توفير فرص العمل من أهم التحديات التي تواجه مصر حاليا، خاصة في ضوء الأداء الاقتصادي غير المستقر خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وحتى خلال الفترات التي شهدت معدلات مرتفعة من النمو لم يكن محتوى الوظائف في النمو قويا بما يكفي لاستيعاب الوافدين الجدد على سوق العمل. وأصبحت المشكلة أكثر إلحاحا بعد إلغاء الحكومة لسياسة التوظيف الحكومي

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة لا تهدف إلى الربح. وتتمثل المهمة الرئيسية للمركز في مساندة جهود التنمية في مصر من خلال إعداد ونشر الدراسات التطبيقية حول سياسات الإصلاح الملائمة للاقتصاد المصري وذلك في ضوء ما تسفر عنه الخبرات الدولية. ويقوم المركز بهذه المهمة من منطلق تحقيق الصالح العام.

وتعبر سلسلة "آراء في السياسة الاقتصادية" عن وجهة نظر المركز المصري للدراسات الاقتصادية ومجلس إدارته إزاء القضايا الهامة التي تواجه الاقتصاد المصري. كما تستند هذه السلسلة إلى الأبحاث التي يقوم بها المركز حول هذه القضايا.

الإدارة

ماجدة قنديل، المدير التنفيذي ومدير البحوث
أمنية حلمي، نائب المدير لشئون البحوث وكبير الاقتصاديين
ماجدة عوض الله، نائب المدير للشئون المالية والإدارية

كتب هذا العدد من سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية د. ماجدة قنديل، المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية.

المضمون في أواخر الثمانينيات. وعليه، بعدما كان معدل البطالة منخفضا بصورة ملموسة خلال الثمانينيات (٥-٧٪)، نجد أنه اتجه إلى الارتفاع منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٠ مسجلا نسب تتراوح من ٨٪ إلى ١١٪ في سياق تقلبات الدورة الاقتصادية والتغيرات الهيكلية الرئيسية التي شهدها الاقتصاد المصري فضلا عن عدد من الصدمات الخارجية.

وتجدر الإشارة إلى أن فترة التسعينيات وبداية الألفينيات شهدت تسارعا في وتيرة التعديلات الهيكلية، كان أهمها تنامي دور القطاع الخاص بصورة سريعة وتقلص دور القطاع العام، الأمر الذي أفضى إلى تحولات قطاعية ملحوظة. وفي أواخر ٢٠١٠، قدرت البيانات الخاصة بسوق العمل المصرية قوة العمل بنحو ٢٧,٩ مليون فرد، من بينهم نحو ٢,٥ مليون متعطل، و٦,٦ مليون شخص يعملون في القطاع العام و١٨,٧ مليون في القطاع الخاص، من بينهم ١٢,٢ مليون خارج المنشآت منهم ٧,٥ مليون مشتغل في قطاع الزراعة، بينما يعمل ٦,٥ مليون شخص في مؤسسات قائمة.* ويتضح مما تقدم أن القطاعين العام والزراعي يمثلان مصدرين رئيسيين للتشغيل. غير أن محدودية القدرة على زيادة التشغيل حاليا تشير إلى ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة للإسراع من وتيرة توفير الوظائف في الأجلين القصير والمتوسط، وهو ما سوف نعرضه بإيجاز فيما تبقى من هذه الدراسة من خلال تناول أهم النتائج التي خلصت إليها دراسات المركز حول سوق العمل.

نحو زيادة فرص العمل في الأجل القصير

الائتمان منخفض التكلفة وتشجيع الصادرات

لأجل الإسراع من وتيرة توفير فرص العمل، تؤكد دراسة Hassan & Kandil (2011) على أهمية السياسات التي تهدف إلى إتاحة مزيد من الائتمان للقطاع الخاص وتشجيع الصادرات بغية خلق مزيد من الوظائف. كما أنه نظرا لتركز نمو الناتج بصورة كبيرة في الصناعات كثيفة رأس المال، من الضروري توفير حوافز لزيادة محتوى الوظائف في نمو الناتج من خلال منح حوافز ضريبية ترتبط بالتشغيل وإتاحة ائتمان منخفض التكلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك التي لديها القدرة على استيعاب مستويات مرتفعة من العمالة.

ويمكن أن تساهم الجهود المبذولة لتصحيح أوضاع المالية العامة في تحقيق هذه الأهداف من خلال خفض أثر المزاحمة على الائتمان، وهو ارتفاع تكلفة الاقتراض ومعدل التضخم، وتوفير حوافز أكثر للمؤسسات المالية لإتاحة مزيد من الائتمان للقطاع الخاص. كذلك يجب أن تقترن الجهود المبذولة لإصلاح المؤسسات العامة بإجراءات من شأنها الحد من التشغيل غير المنتج، على أن يكون ذلك في سياق إستراتيجية اقتصادية شاملة تهدف إلى استيعاب القطاع الخاص المتنامي للعمالة الزائدة، وتدريبها لزيادة قدرتها على التكيف مع ظروف العمل في القطاع الخاص. وتجدر الإشارة هنا إلى أن خفض البطالة وزيادة الدخل بما يتسق مع الإنتاجية من الركائز المهمة لتحقيق مستويات مرتفعة من النمو المستدام والعدالة الاجتماعية.

الطلب على المهارات

ومن خلال تتبع التغيرات التى شهدها هيكل التشغيل والأجور خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩، تشير دراسة Helmy (forthcoming) إلى حدوث استقطاب في الطلب على المهارات، حيث زاد الطلب على المهن مرتفعة المهارات التي تتطلب قدرا كبيرا من التعليم مثل المهن المتخصصة والإدارية مرتفعة المهارات، وعلى المهن الأولية منخفضة المهارات مثل الخدمات الشخصية، بينما انخفض الطلب على المهارات المتوسطة مثل وظائف الصناعة التحويلية والوظائف الروتينية (الشكلان ١أ ، ١ب). وأدى هذا الاستقطاب إلى ارتفاع معدل التباين في الأجور مما خلق توترات سياسية من شأنها التأثير على النسيج الاجتماعي للأمة.

ويشير التحليل في هذه الدراسة إلى أن العقد الماضي شهد تراجعا في معدل التصنيع في مصر، مما أدى إلى تراجع نصيبي التشغيل وفاتورة الأجور للمهن متوسطة المهارات والتي عادة ما تتركز في قطاع الصناعة التحويلية. وتشير نتائج

* الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة ربع السنوية، مسح قوة العمل بالعينة، الربع الثالث، ٢٠١٠.

الدراسة إلى أهمية تطبيق إستراتيجية احتوائية تتضمن مكونا مرتفعا من التوظيف يتم بمقتضاها إدراج معايير التشغيل في الإستراتيجيات القطاعية، وتصميم حوافز للتشغيل في القطاع الخاص الرسمي، وتعديل هيكل الحوافز الذي أدى إلى تزايد الاستثمارات كثيفة رأس المال. فدعم الأنشطة الاقتصادية التي تتسم بارتفاع محتوى الوظائف، مثل أنشطة الصناعة التحويلية، من شأنه زيادة معدلات نمو التشغيل.

الشكل ١: التغير في أنصبة التشغيل والأجور للمهن مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة المهارات من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩

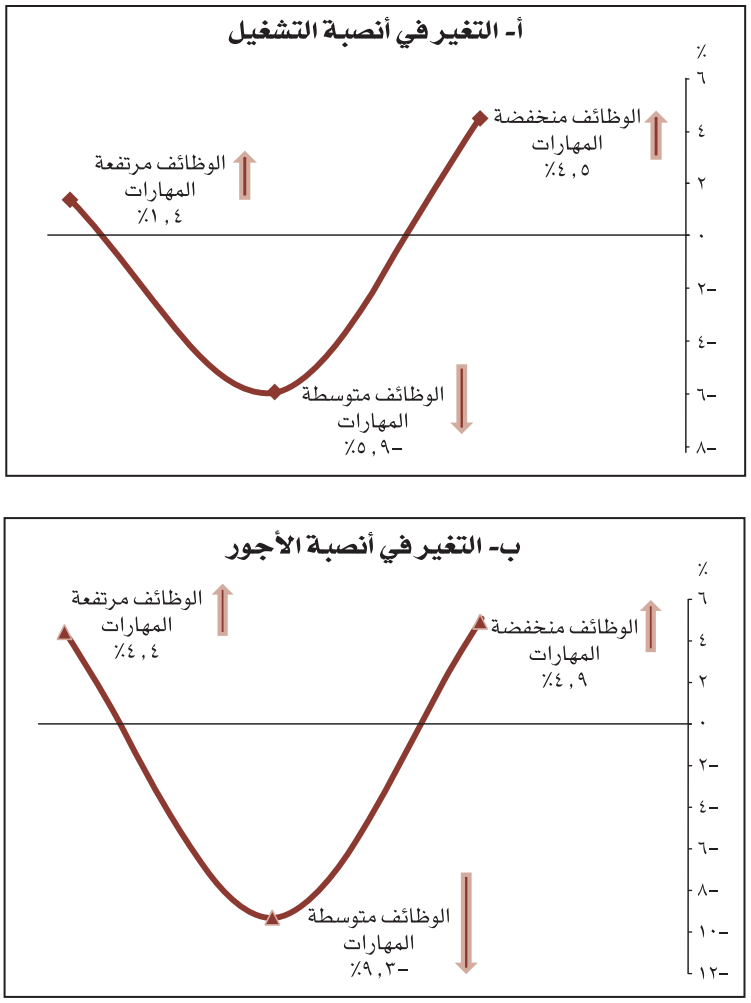

المصدر: Helmy (forthcoming) استنادا إلى بيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

مشروعات الأشغال العامة

وإلى جانب أهمية الإنفاق الحكومي لتحسين المناخ الاستثماري وزيادة الدعم الموجه للتشغيل في القطاع الخاص، بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن أي خطة للتحفيز المالي ينبغي تدعيمها بتبني أجندة للاستثمار العام كثيف الاستخدام للعمالة. وفي هذا الصدد تؤكد دراسة Kanbur (2010) على أهمية برامج الأشغال العامة التي تلجأ إليها الحكومات في البلدان النامية كأحد سبل التشغيل السريع لأعداد كبيرة من العاملين بأجور منخفضة. على سبيل المثال، أصدرت الحكومة الهندية في عام ٢٠٠٥ قانون ضمان التشغيل الريفي الوطني، والذي يستهدف تشغيل الفقراء. وتعد الأشغال العامة بطبيعتها بمثابة خطة مؤقتة لزيادة التشغيل دون تحميل الموازنة العامة أي أعباء إضافية في المدى المتوسط. فخلال الأزمات تزيد طلبات التشغيل في مواقع الأشغال العامة مما يعكس ارتفاع البطالة وندرة فرص العمل في القطاع الخاص، ولكن سرعان ما تتجه هذه الطلبات إلى الانخفاض مع توقعات التعافي الاقتصادي ووجود فرص عمل أفضل في القطاع الخاص.

نحو زيادة فرص العمل في المدى المتوسط

وبالرغم من الحاجة الملحة إلى اتخاذ حلول قصيرة الأجل للإسراع من وتيرة توفير الوظائف بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، إلا أنه في الوقت ذاته يتعين على صانعي السياسات الاهتمام بالآفاق الأطول أجلا من خلال إصلاح الاختلالات الهيكلية والحد من الجمود التي يتسم به سوق العمل. فهذه الاختلالات أدت بمضي الوقت إلى تزايد الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل وإلى زيادة معدلات البطالة والفقر بين الشباب. وترجع هذه الاختلالات في الأساس إلى المشكلات الهيكلية التي يجب معالجتها في سياق إستراتيجية إصلاح متكاملة طويلة الأجل ترتكز على التعليم والتدريب والابتكار والحصول على العمل اللائق وزيادة الإنتاجية والحد من التضخم ومعالجة التباين في الأجور بين القطاعين العام والخاص وتطبيق سياسة للحد الأدنى للأجور وزيادة مرونة سوق العمل وتقليص القطاع غير الرسمي والحد من مواطن الضعف في سوق العمل.

التعليم والتدريب والابتكار

يجب أن توجه مصر استثمارات كبيرة إلى التعليم والتدريب والابتكار للتغلب على الاختناقات الهيكلية التي طالما عرقلت أي تقدم على صعيد التنافسية (الشكل ٢). وتعد زيادة الكفاءة والإنفاق الفعلي على التعليم والبحوث والتطوير من الأولويات

جنبا إلى جنب مع معالجة عدم الاتساق المزمن بين العرض والطلب في سوق العمل، وتشغيل الشباب وخاصة من حملة التدريب المهني والتعليم الجامعي، وكلها من الشروط الضرورية لتحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية والناتج. كذلك ثمة حاجة لإعادة النظر في سياسات سوق العمل بغية وضع سياسات من شأنها تشجيع التشغيل وزيادة مشاركة الإناث في سوق العمل، وتوسيع الفرص المتاحة للعمالة المؤهلة والماهرة والمتخصصين لخفض نزيف العقول، فضلا عن الحد من تكلفة الاستغناء عن العمالة.

الشكل ٢: مؤشرات التعليم والتدريب في مصر مقارنة ببعض الدول الأخرى

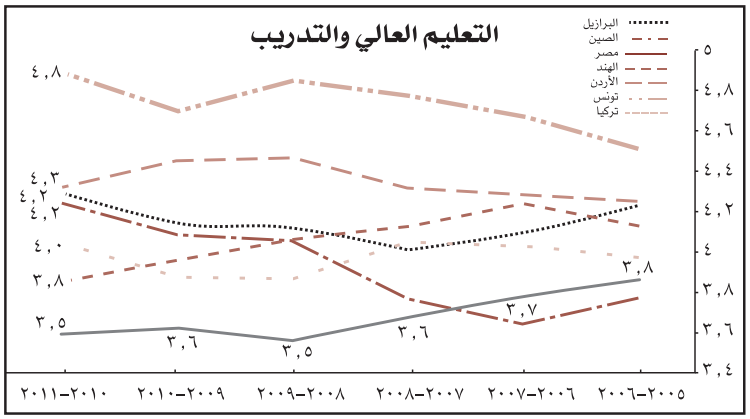

المصدر: تقارير التنافسية العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي (أعداد مختلفة).

وحول إنتاجية التعليم، خلصت دراسة Herrera and Badr (forthcoming) إلى ضعف العائد على التعليم في مصر وتراجعه في الآونة الأخيرة. وتشير الدراسة إلى ارتفاع معدل البطالة مع ارتفاع المؤهل التعليمي وإلى انخفاض معامل تغير الأجور مع المستوى التعليمي. ويستلزم حل هذا اللغز مراجعة سياسات التعليم بصورة متعمقة لسد الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل وإعادة هيكلة أولويات الإنفاق لضمان تحقيق مستويات أعلى من العائد على التحصيل التعليمي.

وتتناول دراسة Said (forthcoming) تأثير التعليم على نتائج سوق العمل في مصر مع التركيز على العائد من التعليم المهني الثانوي والعالي الفني. وترى الدراسة أن تشجيع الأعمال الخاصة على الاستثمار في التعليم المهني لن يؤتي ثماره إذا ما استمر المتدربون يعانون من النظرة الاجتماعية الدونية التي تربطهم دائما بوظائف متدنية الأجور. وعليه، يجب أن يركز إصلاح التعليم الفني والمهني على هدفين رئيسيين وهما تشجيع الحراك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية مع الاضطلاع بدور رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وفي هذا السياق، ترى دراسة Reda (2012) أن تعزيز الابتكار سواء من خلال زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير أو من خلال التعاون بين الصناعات والجامعات وتسهيل تسجيل العلامات التجارية وتحسين كفاءة العلماء والمهندسين وزيادة عددهم، جميعها إجراءات من شأنها تعزيز الابتكار بصورة أكبر ومن ثم زيادة الإنتاجية والتنافسية.

العمل اللائق

وبالتوازي مع الاستثمار في التعليم والذي كما أسلفنا يمثل أهمية كبيرة لخفض معدلات البطالة المتزايدة بين خريجي الجامعات وربط العرض بالطلب في سوق العمل، يجب أن يقوم صانعو السياسات بمعالجة المخاوف المتزايدة بشأن تدهور ظروف العمل وضعف العمالة غير الماهرة وتضخم العمالة غير الرسمية في سوق العمل. ويُذكر في هذا الصدد أن أجندة العمل اللائق ترتكز على أربعة محاور رئيسية هي الالتزام بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومعايير العمل الدولية؛ وخلق مزيد من فرص العمل اللائق للذكور والإناث على حد السواء؛ وتفعيل الحماية الاجتماعية وتعزيز نطاقها لتشمل جميع المواطنين؛ وأخيرا تقوية الحوار الاجتماعي في معالجة القضايا المرتبطة بالعمل. ومن شأن تحقيق تقدم على صعيد هذه الركائز أن يؤثر بصورة إيجابية على إنتاجية العمل ومن ثم تشجيع الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى توفير مزيد من فرص العمل.

وفي هذا الصدد، تشير دراسة Al-Ayouty (2011) إلى أن تعزيز إنتاجية العمل مرتبط بصورة مباشرة بزيادة الرضا الوظيفي، والذي يرتبط بدوره بالتمتع بالحقوق الأساسية من حيث عدم التمييز (على أساس النوع أو غيره)، والقضاء على عمالة الأطفال، وتوفير بيئة عمل تتوافر فيها معايير الصحة والأمان الأساسية وتشجع على أداء العمل بصورة أفضل، ومنح مزايا وحوافز وأجور

كافية وبرنامج لمعاشات التقاعد مع إتاحة قناة للتعبير عن مخاوف العاملين، وهي أمور كلها يصب في صالح تعبئة رأس المال البشري في إطار عملية إنتاجية أكثر كفاءة. وخلاصة الأمر، فإن الاستثمار في الظروف التي تعمل على زيادة إنتاجية العمالة يمثل إحدى الركائز الأساسية لزيادة الاستثمار الخاص وتوفير فرص العمل ورفع المستوى المعيشي.

زيادة الإنتاجية والحد من التضخم

تعاني مصر من إشكاليات مزمنة تتعلق بتدني الإنتاجية وارتفاع التضخم. وترجع جذور هذه الإشكاليات إلى سياسات الأجور وتعويضات العاملين في القطاعين العام والخاص على حد سواء. وفي هذا الصدد، تشير دراسة (Al-Nashar 2011) إلى أن ربط الأجور بمستوى الأسعار هو محور الجدل الدائر حاليا حول تدهور الدخل الحقيقي مع تكلفة المعيشة. وبينما يعد هذا الأمر مهما لتحقيق الأهداف الاجتماعية، إلا أن تعديل الأجور وفقا لمستوى الأسعار بدون زيادة مقابلة في الإنتاج قد يترتب عليه تأثير سلبي على الاقتصاد.

ومن ثم، يجب توخي الحرص عند تصميم سياسات للأجور هدفها تحقيق مستوى أفضل من العدالة الاجتماعية وزيادة معدل نمو التشغيل. فمن شأن تعديل الأجور بصورة تلقائية وفقا للتضخم أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وإضعاف الحوافز الرامية لتحقيق معدلات أعلى من النمو، في حين أن زيادة الأجور وفقا للإنتاجية تؤدي إلى تشجيع المشروعات على توفير فرص العمل والتخفيف من وطأة الضغوط التضخمية ومن ثم تحقيق مستويات مرتفعة من المعيشة والرفاهة.

فرق الأجور بين القطاعين العام والخاص

يمثل فارق الأجور بين القطاعين العام والخاص قضية جوهرية بالنسبة لسياسة الأجور في مصر الأمر الذي يؤثر بصورة مباشرة على التشغيل. ففي الماضي كان العمال يفضلون العمل في القطاع العام لما يوفره من أمان وظيفي ولسهولة التكيف مع المتطلبات الوظيفية به. أما في الآونة الأخيرة، فقد ظهر اتجاه يفضل العمل في القطاع الخاص نظرا لما يوفره من أجور أفضل، فضلا عن تراجع فرص العمل في القطاع العام. ويتطلب هذا التحول في هيكل سوق العمل المصري تقييما شاملا لخطط التعويضات والعوائد من التعليم والخبرة في القطاعين العام والخاص.

وفي هذا السياق، تتناول دراسة El-Ghamrawy and Amer (2011) بالتحليل الأجور في مصر، كما تقوم بتقدير تأثير القطاع غير الرسمي على فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص. وتتناول الدراسة بالتقييم العوامل المؤثرة على تحديد الأجور وكفاءتها في كل قطاع. وتشير نتائج الدراسة إلى ارتفاع متوسط الأجور في القطاع الخاص الرسمي عنه في القطاع العام والقطاع الخاص غير الرسمي. ولذا ترى الدراسة ضرورة أن تستهدف السياسات زيادة الحوافز على التشغيل الرسمي في القطاع الخاص وخفض تكلفته. كما ترى أن زيادة الأجور وفقا لمستوى الإنتاجية هي مفتاح زيادة العدالة الاجتماعية ورفع المستوى المعيشي لشريحة عريضة من المواطنين بغية جني ثمار النمو المرتفع.

الحد الأدنى للأجور

أثار الحد الأدنى للأجور جدلا واسعا بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير. فقضية الحد الأدنى للأجور غالبا ما تقترن بآراء متباينة من المنظورين الاقتصادي والاجتماعي. حيث يرى المؤيدون لزيادة الحد الأدنى للأجور أن انخفاض الأجور مسؤول بشكل جزئي عن تدني إنتاجية العمالة المصرية نظرا لغياب الحافز المالي لبذل الجهد المطلوب. كما أنه في دولة نامية تعاني من ارتفاع معدلات الفقر وتدني مستويات الأجور، لا بد من تطبيق حد أدنى مرتفع للأجور لخفض معدلات الفقر وتأمين مستوى معيشي مستقر. أما المعارضون فيرون أن الأجور يجب أن تتحدد وفقا لقوى السوق دون أي تدخل من جانب الحكومة، حيث إن تحديد حد أدنى للأجور سوف يمثل عبئا ماليا على الحكومة ومنشآت الأعمال الخاصة، مما سيكون له آثار سلبية على التشغيل وفقا للنظريات الاقتصادية التقليدية. في حين أن وضع حد أدنى للأجور أقل من مستوى الأجر التنافسي يشجع التشغيل والأنشطة الاقتصادية.

ولحل هذه المعضلة، تقترح دراسة Omar and Abdel Latif (2011) وضع مستويات متعددة من الحد الأدنى للأجور بدلا من حد أدنى واحد يسري على كافة القطاعات. فتجارب عدد من الدول النامية ونتائج البحوث تؤكد على الحاجة لتنويع مستويات الحد الأدنى للأجور وفقا للنوع والمهارات والموقع والعمر ومعدل التضخم وخط الفقر وخصائص النشاط الاقتصادي من حيث الإنتاجية والنصيب من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو القطاعي.

مرونة سوق العمل

تفاقمت المشكلات المتعلقة بالبطالة وعدم الاتساق بين العرض والطلب في سوق العمل وتنامي القطاع غير الرسمي بفعل جمود القواعد واللوائح التي تعرقل تطور الطلب. وقد أدى نقص المرونة المطلوبة لتحقيق الاتساق بين موارد العمالة والدورة الاقتصادية إلى ارتفاع ملموس في حجم القطاع غير الرسمي ومن ثم إلى زيادة ضعف العمالة غير الماهرة وتشير مؤشرات التشغيل بين العمالة الماهرة. وتشير دراسة Ehab (forthcoming) إلى أن جمود سوق العمل يمثل مشكلة رئيسية للاقتصاد المصري، حيث يحد من قدرة الشركات ومرونتها في الاستجابة للتغيرات التي تشهدها البيئة الاقتصادية. فعادة ما تقوم الحكومات بإصدار قوانين العمل لحماية حقوق كل من العامل وصاحب العمل على حد السواء، إلا أن هذه القوانين تخلق أحيانا حالة من الجمود في سوق العمل تعرقل أداء الشركات وبالتالي تساعد على نمو القطاع غير الرسمي وتقليل فرص العمل في القطاع الرسمي.

وترى هذه الدراسة أن زيادة المرونة في تعيين والاستغناء عن العمالة سوف يساعد على زيادة نمو التشغيل والذي يقل كثيرا عن معدل النمو الحقيقي. وبالتالي، لا بد من إيلاء أولوية للسياسات التي يمكن تطبيقها للحد من هذا الجمود في سوق العمل في ضوء نتائج الاستبيان الذي أجرته الباحثة والتحليل الاقتصادي القياسي للدراسة. فبالمقارنة بالبلدان الأخرى، تؤكد الدراسة على أن اللوائح المتعلقة بتعيين والاستغناء عن العمالة في مصر، وكذلك مزايا التشغيل الأخرى تعد سخية على نحو مبالغ فيه وتثقل كاهل أصحاب العمل. لذا ينبغي إعادة النظر في هذه اللوائح لتحقيق قدر أكبر من التوازن بين حقوق العمالة من جهة والمرونة اللازمة لأداء نشاط الأعمال من الجهة الأخرى.

القطاع غير الرسمي والعمالة الضعيفة

أدى ارتفاع معدلات البطالة وتنامي حجم القطاع غير الرسمي إلى تزايد الاهتمام بأوضاع العمالة في القطاع غير الرسمي في مصر. وفي سبيل توفير مزيد من فرص العمل، تؤكد دراسة Abdul Fattah (forthcoming) على أهمية تشجيع القطاع غير الرسمي للانضمام للقطاع الرسمي. وترى الدراسة إمكانية تحقيق ذلك من خلال ربط الكيانات غير الرسمية التي تعمل في الأنشطة السابقة للإنتاج بالأخرى الرسمية التي تعمل في أنشطة ما بعد الإنتاج، الأمر الذي يؤدي تدريجيا إلى اكتساب المعرفة والكفاءة والالتزام بالمواصفات، مما يعمل على تحفيز وتشجيع انضمام الكيانات غير الرسمية للقطاع الرسمي. وتلعب منظمات المجتمع المدني دورا مهما في تشجيع هذا الربط من خلال توفير التسهيلات الائتمانية وتشجيع خطط الأعمال والتدريب والتسويق فضلا عن تبني التقنيات المبتكرة في البيع وزيادة الوعي بأهمية توفير بيئة العمل اللائق بالنسبة لتعزيز الإنتاجية. فالانضمام إلى القطاع الرسمي في ظل بيئة تتسم بالعمل اللائق يشجع على استيعاب العمالة الفائضة ومن ثم تحقيق مستويات مرتفعة من النمو المستدام وخفض معدلات البطالة.

ورغم أهمية القطاع غير الرسمي في توفير فرص العمل، إلا أن حالة الضعف التي يعاني منها كثير من العمالة غير الرسمية تستحق انتباه راسمي السياسات. وفي هذا الصدد، يشير مصطلح "العمالة المهمشة" إلى العمالة التي يتم تشغيلها في ظل ظروف غير مواتية نسبيا. وطبقا لدراسة Abdel Mowla (2011)، تمثل العمالة المهمشة أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها سوق العمل. فانتشار العمالة المهمشة يؤدي إلى تفاقم بيئة العمل غير المواتية ويؤثر سلبا على الإنتاجية. كما تعاني العمالة المهمشة من عدم كفاية الأجور وصعوبة ظروف العمل وعادة ما تُحرم من مزايا الحماية الاجتماعية الواردة في قوانين الحد الأدنى للأجور. كما تتعرض هذه العمالة لتوقيع خصومات غير عادلة من الراتب وإلى احتجاز الأجور بصورة غير قانونية، ويُطلب منها عادة العمل

بعد ساعات الدوام الرسمي. ونظرا لغياب الحماية الاجتماعية، تواجه هذه العمالة مخاطر اقتصادية أعلى، خاصة خلال فترات الركود الاقتصادي.

ووفقا للنتائج التي خلصت إليها تلك الدراسة، فإن أهم ثلاثة محددات للعمالة المهمشة هي التعليم والعمل في قطاع الزراعة والنوع الاجتماعي (الشكل ٣). وترى الدراسة أن الاستثمار في زيادة المدارس المهنية للإناث في المناطق الريفية، وخاصة المدارس الفنية الزراعية، من شأنه تزويد الإناث بالمهارات اللازمة لتأهيلهن للحصول على فرص عمل جيدة في سوق العمل. كما أن زيادة الاستثمار في المناطق الريفية، خاصة محافظات الصعيد، يعمل على خفض معدلات الفقر والعمالة المهمشة.

الشكل ٣: متوسط الاحتمالات المتوقعة للتعرض لظروف التشغيل غير اللائق وفقا للنوع الاجتماعي

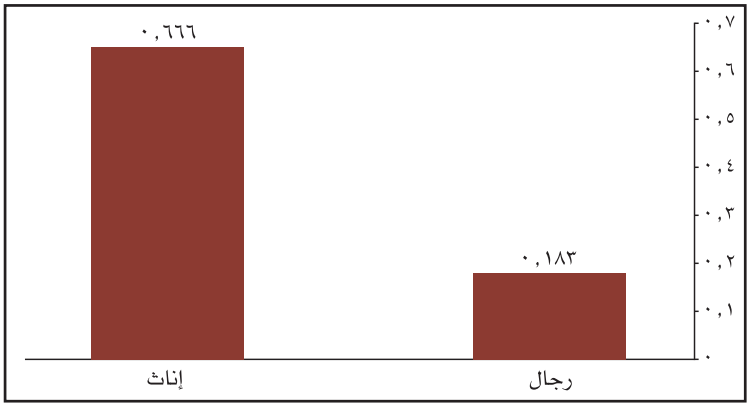

المصدر: حسابات الباحثة استنادا إلى المسح التتبعي لسوق العمل في مصر ٢٠٠٦ (ELMPS06).

الختام

أسفر التحليل المفصل لسوق العمل في مصر عن نتائج مهمة بالنسبة لسبل توفير فرص العمل في الأجل القصير وكيفية معالجة الاختلالات والجمود الهيكلي لسد الفجوة بين العرض والطلب وزيادة محتوى الوظائف في النمو في الأجل المتوسط. وتخلص تلك النتائج إلى أهمية تحقيق توازن مستدام بين المخاوف قصيرة الأجل بشأن العدالة الاجتماعية من جهة والرؤية طويلة الأجل للنمو الاقتصادي ونمو التشغيل من الجهة الأخرى. كما تشير إلى أن القطاع الخاص لديه إمكانية أكبر لتوفير مستويات أعلى من التشغيل، وإلى ضرورة زيادة حجم القطاع الرسمي لرفع المستوى المعيشي لقطاع عريض من السكان ليجني ثمار معدلات النمو الأعلى. كما أن زيادة جودة العمالة والاستثمار في المهارات التي يرتفع الطلب عليها سوف يعملان على سد الفجوة بين العرض والطلب والاستثمار في رأس المال البشري اللازم لتلبية النقص في المجالات المهمة. كما أن خفض معدلات البطالة وزيادة الدخل وفقا للإنتاجية يمثلان ركائز مهمة نحو تحقيق مستوى مرتفع من النمو المستدام وتوفير العدالة الاجتماعية للمواطنين.

قائمة المراجع

Abdel Fattah, A. Mohamed. Forthcoming. *Egypt's Informal Sector: A Survey-Based Exploration of Satisfaction and Profitability*. The Egyptian Center for Economic Studies (ECES) Working Paper Series, No. 168. Cairo, Egypt: ECES.

Abdel Mowla, A. Somaya. 2011. *Vulnerable Employment in Egypt*. The Egyptian Center for Economic Studies (ECES) Working Paper Series, No. 165. Cairo, Egypt: ECES.

Al-Ayouty, A. Iman. 2011. *Decent Work Attainment and Labour Productivity: A Sample Survey of Textile Firms in Egypt*. The Egyptian Center for Economic Studies (ECES) Working Paper Series, No. 162. Cairo, Egypt: ECES.

Al-Nashar, B. Sara. 2011. *Nominal Wage and Price Dynamics in Egypt: An Empirical Analysis*. The Egyptian Center for Economic Studies (ECES) Working Paper Series, No. 163. Cairo, Egypt: ECES.

Ehab, Maye. Forthcoming. *Labor Market Flexibility in Egypt: With Application to the Textiles and Apparel Industry*. The Egyptian Center for Economic Studies (ECES) Working Paper Series, No. 164. Cairo, Egypt: ECES.

El-Ghamrawy, Tarek and Ziad Amer. 2011. *Public Wage Premium in Egypt: Mirage or Reality?* The Egyptian Center for Economic Studies (ECES) Working Paper Series, No. 164. Cairo, Egypt: ECES.

Hassan, Mohamed and Magda Kandil. 2011. *The Relation Between Public and Private Employment in Egypt: Evidence and Implications*. The Egyptian Center for Economic Studies (ECES) Working Paper Series, No. 161. Cairo, Egypt: ECES.

Helmy, Omneia. Forthcoming. *Skill Demand Polarization in Egypt*. The Egyptian Center for Economic Studies (ECES) Working Paper Series, No. 169. Cairo, Egypt: ECES.

Herrera, Santiago and Karim Badr. Forthcoming. *Why Does the Productivity of Education Vary across Individuals in Egypt?* The Egyptian Center for Economic Studies (ECES) Working Paper Series. Cairo, Egypt: ECES.

Kanbur, Ravi. 2010. *Protecting the Poor against the Next Crisis*. The Egyptian Center for Economic Studies (ECES) Distinguished Lecture Series, No. 30. Cairo, Egypt: ECES.

Omar S. Noha and Heba Abdel Latif. 2011. *The Employment and Wage Effect of Minimum Wage in the Egyptian Public Sector.* The Egyptian Center for Economic Studies (ECES) Working Paper Series, No. 166.Cairo, Egypt: ECES.

Reda, Malak. 2012. *Enhancing Egypt's Competitiveness: Education, Innovation and Labor.* The Egyptian Center for Economic Studies (ECES) Working Paper Series, No. 167. Cairo, Egypt: ECES.

Said, Mona. Forthcoming. *Technical Education in Egypt: Gender and Public-Private Distributional Dimensions*. The Egyptian Center for Economic Studies (ECES) Working Paper Series. Cairo, Egypt: ECES.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال
بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية
أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن – كورنيش النيل، رملة بولاق
القاهرة ١١٢٢١ – مصر
تليفون: ٢٤٦١ ٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦١ ٩٠٤٥ (٢٠٢)
E-mail: eces@eces.org.eg http://www.eces.org.eg